

المدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة

The school as an institution of socialization and its role in crime prevention

د. حورية مرصالي¹، د. خيرة داودي²

¹ جامعة يحي فارس، المدية (الجزائر)، mersalihouria85@gmail.com

² جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)، salahakram99@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2023/11/15 تاريخ القبول: 2023/11/22 تاريخ النشر:

2023/12/27

ملخص:

تعد المدرسة ثاني مؤسسة للتنشئة الاجتماعية بعد الأسرة اوكلت اليها مهام جليلة ومعقدة من التربية الى التعليم ومساعدة الاولياء في ضبط سلوك ابنائهم وإمدادهم بالكفاءات والمهارات الملائمة لذلك، ونشر الوعي لديهم، أين تعاضم دور المؤسسات التربوية في الوقت الراهن نظرا للتغيرات الطارئة على مجتمعنا والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والغزو الثقافي، وانتشار السلوكيات الخاطئة بين أبنائنا والتي غزت البيت والشارع وحتى المدرسة، ويعد انتشار الجريمة من الظواهر الأكثر تعقيدا وخطورة على الإنسان وتشكل تهديدا لأمنه وسلامته، حيث شهدت السنوات الاخيرة تفشي ظاهرة تصنيف الجزائر في المرتبة الـ 49 الاجرام والانحراف في مجتمعنا، أين تم عالميا والسادسة عربيا في مؤشر الجريمة العالمي لسنة 2017 من أصل 125 دولة. والتي تمثلت في جرائم القتل، السرقة، حيازة المخدرات، ... ونظرا للدور الفعال والمهم الذي تؤديه المدرسة في حياتنا دفعنا للبحث عن دورها في الوقاية من الجريمة من خلال هاته الدراسة النظرية.

الكلمات المفتاحية: الدور، الجريمة، التنشئة الاجتماعية، المدرسة.

Abstract:

The school is the second institution of socialization after the family. It is entrusted with important and complex tasks from education to education and helping parents in controlling the behavior of their children and providing them with the appropriate competencies and skills for that, and spreading awareness among them. Where is the increasing role of educational institutions at the present time in view of the changes occurring in our society and the social and economic transformations and the invasion? cultural, and the spread of wrong behaviors among our children that have invaded the home, the street, and even the school. The spread of crime is one of the most complex and dangerous phenomena for humans and constitutes a threat to their security and safety, asRecent years have witnessed the spread of the phenomenon of crime and deviance in our society. Algeria was ranked 49th globally and sixth in the Arab world in the Global Crime Index for the year 2017 out of 125 countries. Which were represented by murders, theft, drug possession,..., and given the effective and important role that the school plays in our lives, we were prompted to search for its role in crime prevention through this theoretical study.

Keywords: role, crime, socialization, school.

1- مقدمة وخلفية نظرية

المدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية تهدف الى تكوين الموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع، ونقل التراث الحضاري والفكري وغرس القيم والمبادئ في صفوف الناشئة، فلها من الاهمية في التنشئة الاجتماعية للفرد ما للأسرة

كنواة أولى في تربية وتعليم النشء، ويقول رابح تركي في هذا الشأن أن المدرسة هي حلقة وصل بين الأسرة والمجتمع الكبير، فهي تقوم بعملية التربية بعد الأسرة أي المدرسة كانت بالأمس القريب مؤسسة للتنشئة الاجتماعية مكملة لدور الأسرة يرتبطان معا في الأهداف والاهتمامات بإعداد نشء وجيل واع ومثقف وقادر على تحمل المسؤولية، إلا أننا اليوم نأسف لما وصلت إليه المدرسة الجزائرية من تردي في الأوضاع وتخل عن الأدوار، فالتقارير والدراسات تشير إلى تراجع كبير في دور المدرسة بعد أن أصبحت مرتعا لكل أشكال وأنواع الانحراف فانتقال العنف وتجارة المخدرات، والسرقه، والقتل، والجرح العمدي، من الشارع إلى المدرسة هو بحد ذاته كارثة عصفت بالمؤسسة التربوية وأثقلت كاهل القائمين عليها، فما يشهده المجتمع اليوم من تغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية وغزو للتكنولوجيا واحتلالها حيزا كبيرا من حياتنا ألقى بآثاره على الافراد فطغت على الساحة مجموعة من السلوكيات الخاطئة وغير السوية كالسرقة والإدمان، تجارة المخدرات، جرائم القتل والاغتصاب، الاختطاف،.... كلها ظواهر اجتماعية انتشرت في بيئتنا انتشار النار في الهشيم، مفككة اللحمة الاجتماعية وضاربة عرض الحائط بقيمنا وأخلاقنا ومبادئنا الاسلامية الحنيفة الداعية الى التسامح والتعاون والتعايش في سلم وأمان، فالمتتبع لما يحدث اليوم في مجتمعنا يدرك الخطر الحقيقي الذي يعصف بمجتمعنا، خاصة وأن مثل هاته السلوكيات الخاطئة والمشينة أصبحت في نظر البعض منا شيئا عاديا نتيجة التطور المتلاحق والسريع، التي باتت تشهد هاته الظاهرة وهي لا تعكس ذلك النسق الاجتماعي المميز لمجتمعاتنا العربية كالانفتاح الإعلامي الذي ساهم بدور كبير وفعال في نشر ثقافة الغير التي أثرت على سلوكيات وتفكير وثقافة ابنائنا من خلال التقليد الاعمى لكل ما هو اجنبي اصف الى ذلك تردي الاوضاع الاقتصادية في المجتمع البطالة التي يعيشها أغلب الشباب وخريجي

الجامعات وأصحاب المؤهلات والتفكك الاسري وغياب احد الوالدين، فالأسرة غير المستقرة هي من لا تقوم بالإشباع السليم لاحتياجات أفرادها ودعمهم ومنحهم الجو الأمن المساعد على نموهم النمو السليم، ويحل محلها العلاقات المضطربة وسوء الفهم والخلافات والمشاجرات اليومية، ففي كثير من الأحيان تكون جنور العنف والانحراف راجعة إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية وأساليب التعامل مع الأبناء من مثل فقد القدرة على التحاور، مما ينمو لدى الفرد حالة اللجوء إلى العنف لفرض الرأي على الآخر. (سيف محمد رديف، ميسون كريم ضاري، 2017، ص133). ضف إلى هذا تبلور مفهوم الهوية بكل أبعاده ما يجعل منه عرضة لصراعات داخلية وخارجية محاولة منه لإثبات ذاته وتحقيق أنه، ضعف الوازع الديني والفراغ الروحي، والفقر الذي يشغل الوالدين بتوفير مطالب الحياة وإهمال ابنائهم وتركهم دون رعاية وحماية، انتشار الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي، وجماعة الرفاق السيئة حيث يتأثر الفرد بتوجهات ومعتقدات زملائه وأصدقائه وخاصة في مرحلة المراهقة، وانتشار الرذيلة، والفساد كلها أسباب وعوامل أدت الى انتشار الجريمة في أوساط شبابنا ورمت بهم الى عالم الضياع والفساد.

فالفردي لا يولد مجرماً بالفطرة بل يصبح مجرماً نتيجة لتأثره بعدة عوامل سواء كانت داخلية تتعلق

بشخصية الفرد أو خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية المحيطة به، ولهذا فقد أصبحت الظاهرة الإجرامية

تشكل تحدياً حقيقياً استوجب مجابهتها من طرف الدول والحكومات من خلال وضع سياسات وقائية والقضاء على المشاكل التي تنشأ عنها أنتفاقم من مستوياتها الظاهرة كوضع إستراتيجية شاملة

لمحاربة الفقر والبطالة بالإضافة إلى التجنيد كالاتفاقات الفاعلة في المجتمع وخاصة وسائل الإعلام

ومؤسسات المجتمع المدني من أجل التحسيس بالدور الحاسم الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية
بدءاً بالأسرة والبيئة المحيطة بها باعتبارها المؤسسة الأولى والتنشئة فيها للفرد، ثم المدر
سة التي
تعتبر المؤسسة المسؤولة عن غرس القيم والمعايير التي يتم بموجبها صقل شخصية الفرد. (مصطفى زيكو، دس، ص 12).

ورغم الدور الإيجابي الذي تؤديه المدرسة في تفعيل آليات الضبط في المجتمع، إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمعات العربية ومنها الجزائر في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة، تتجاوز حدود التعليم في نمطية التقليدية، وتفرض على النسق التربوي الاصطلاح بدور أكثر أهمية في تشريب الناشئة بالمعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع (بتصرف).

ومما لا شك فيه أن التعليم يؤدي عملاً حيويًا ومهما في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الضرورية منذ الصغر للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله.

ويأتي دور المدرسة في مقدمة المؤسسات التربوية في مواجهة وتحسين طلبتها من الجريمة، لأن عدم مواجهة هذه المشكلة سينتج عنها أزمة حقيقية في المستقبل.

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً بالغ الأهمية في تهذيب النفس للحد من التصرفات الإجرامية التي قد تدور بخلد صاحبها، وإذا اجتمع للمرء العلم والالتزام الديني صح سلوكه وظهرت دوافعه ونوازعه الصالحة. كما يجب

التأكيد على أن نقص مستوى التعليم أو انعدامه قد يؤثر سلباً على الفرد في حياته، وهو وإن لم يكن سبباً مباشراً ودافعاً لارتكاب الجريمة، إلا أن الظروف المعيشية غير الملائمة تضع الفرد في حالة اقتصادية فقيرة، وبيئة غير متعلمة مما يهيئ له الظروف المناسبة لاختلاط فاسد أو رفقة سيئة، وهذا يشكل البداية لتكوين السلوك الجانح. فظاهرة الجريمة ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية لذا بات اليوم لازماً على المؤسسات التربوية بمختلف مشاربها وتوجهاتها العمل جنباً إلى جنب وباقي المؤسسات في المجتمع القانونية والدينية والثقافية لأجل احتواء الظاهرة والحد منها، فالوقاية أولى خطوات العلاج كيف لا وهي مؤسسة تعنى ببناء الأفراد وتعليمهم، من خلال تحصينهم وتوعيتهم بمخاطر وآثار هاته الآفة المنهكة للجسد والروح.

فقد احتلت الوقاية من الجريمة اهتمامات الدول خاصة في السنوات الأخيرة نظراً للتنامي الرهيب للظاهرة فالاستقرار والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي كل ذلك رهن بسلامة المواطن نفسه وحياته وماله وتشكل الجريمة تهديداً مباشراً لهذه السلامة وما تؤديه إلى تصدع في المجتمع وتفكك الروابط الاجتماعية، وانتشار للعنف والفوضى، ولكون المدرسة والبيت وجهان لعملة واحدة وباعتبار أن الفرد يمضي سنوات طويلة في كنف المدرسة وفي رحابها وفي تكوينه النفسي والاجتماعي والثقافي، يمكنها أن تلعب دوراً وقائياً في الحد من الجرائم، فما الدور الذي تقوم به المدرسة لأجل الوقاية من هاته الظاهرة؟

2- تعريف مصطلحات البحث

1-2 الدور: ويقصد به الإجراءات والممارسات والأساليب التي تقوم بها المدرسة نحو تحقيق الوقاية لطلابها من الوقوع في الجريمة.

2-2 المدرسة: يعرف دينانديسون Ferdinand Buisson المدرسة بأنها مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية. (علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، 2003، ص 16)

ويرشيبمان Shipman أن المدرسة "شبكة من المراكز والأدوار التي يقوم بها المعلمون والتلاميذ، حيث يتم اكتساب المعايير التي تحدد لهم أدوارهم المستقبلية في الحياة الاجتماعية (علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، 2003، ص 17).

يعرفها النجيمي بأنها مؤسسة أنشأها المجتمع من أجل القيام بإعداد النشء الجديد للمشاركة في عمل النشاطات الإنسانية التي تسود حياة الجماعة، لها وظيفة تكيف وإدماج الأفراد داخلها، أي أنها تعبر عن أفكار وفلسفة وأهداف المجتمع الذي أنشأها لخدمته (رفيقة حروش، 2010، ص 55).

فالمدرسة تتكون من عدة عناصر، وتتألف من عدة جوانب وتكوينات، فهي تتكون من الطلاب والتلاميذ الذين يؤمنونها، ومن أنماط السلوك التي يمارسوها المنتسبون إليها، ومن القواعد والمعايير التي تنظم أفعالهم، ومن المناهج المقررات، والمباني والأجهزة والخدمات، والعاملين فيها، ويشكل المكان الذي يحضنها البوتقة التربوية للأحداث التربوية والتفاعلات الثقافية والاجتماعية التي تتم فيها. (علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب، 2003، ص 19)

إذا فالمدرسة هي مؤسسة تربوية تم استحداثها لأجل تنشئة الفرد، وتحقيق النمو السليم له في مختلف الجوانب وتلقينه المعارف والعلوم، ومساعدته على تحقيق التكيف والمحيط الذي ينتمي إليه، كما تسهم في نقل التراث الثقافي والحضاري عبر الأجيال.

2-3 الجريمة: تعرف على انها ظاهرة اجتماعية تنشأ من مقومات ثقافية تنبعث عن تفاعل اجتماعي متواصل بين الفرد من جهة وعناصر بيئته الاجتماعية من جهة أخرى، حيث تشرف هذه البيئة على عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي للفرد الجانح.

كما تعرف على انه الفعل الذي تعتقد فيه الجماعة الضرر بمصلحتها الاجتماعية ومهدد لكيانها و بعبارة أخرى الجريمة تعتبر الجريمة كل انحراف عن المعايير والضوابط المتعارف عليها جميعا بغض النظر عن وجود نص قانوني أو عدمه في تجريم هذا السلوك، أي أن الجريمة عبارة عن سلوك مخالف للسلوك المرغوب فيه و يعود بالضرر على المجتمع. (سعد المغربي، السيد أحمد الليثي، دس، ص113).

وقانونيا تعرف على انها كل فعل يخالف أحكام قانون العقوبات أو يكون تعديا على الحقوق العامة أو خرقا للواجبات المترتبة نحو الدولة أو المجتمع بوجه عام. (سيف محمد رديف، ميسون كريم ضاري، 2017، ص135).

إذا فالجريمة أو الفعل الاجرامي هو كل سلوك ضار يصدر عن الفرد معاكسا ومخالفا لما هو متعارف عليه في المجتمع يهدد امن وسلامة الآخرين ماديا او معنويا.

3- الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة:

لاقى موضوع الجريمة والبحث فيه اهتمام العديد من الباحثين في مختلف المجالات والميادين القانونية والنفسية والاجتماعية والدينية، وتعددت النظريات المفسرة للجريمة بتعدد الاطر النظرية التي انطلقت منها ولتعدد الاسباب والعوامل التي ساهمت في ارتكابها وانتشارها ويمكننا هنا التطرق الى بعض من النظريات التي حاولت تفسير الجريمة منها:

3-1 نظرية التحليل النفسي:

تعتبر نظرية التحليل النفسي من النظريات الرئيسة في حقل علم النفس والطب النفسي، مل يكن فرويد يف الحقيقة مهتما بتفسير الجريمة إلا إن تلامذته قد طبقوا نظريته في تفسير الجريمة والسلوك المنحرف، لذا يرى أصحاب هذه النظرية إن الجريمة تقع حينما يحدث صراع بين مكونات الشخصية، إذ يكون الأنا الأعلى من الضعف بحيث لا يستطيع السيطرة أو كبح جماح نزعات الهو ، والأشخاص الذين يفتقرون إلى (أنا أعلى) متطورة غالبا ما يسمون السيکوباتيين Psychopath أي المرضى النفسيين أو الاجتماعيين ، أما الجرائم التي يمكن أن يرتكبها هؤلاء فهي جرائم الجنس والعاطفة والقتل، ويتميز هؤلاء بقصر النظر، أي إنهم لا يرون أكثر من مصالحهم القريبة.

كما يؤكد فرويد على إن الإجرام ما هو إلا تعبير عن أزمة نفسية داخلية وإشباع لا شعوري لغريزة عدوانية مكتسبة من فترة النشأة والتكوين والتي نمت في ظل ظروف فشل مؤسسة الأسرة في التهذيب والتربية، سواء بالقمع والحرمان والقسوة، أو بالإشباع الزائد لل رغبات وعدم رد أي طلب، كل ذلك ينتج الحقا بين المكونات الذاتية الشعورية وغير الشعورية، فتضطرب الدوافع العدوانية وتخرج عن السيطرة، أو يتحول الحال إلى رد فعل عنيف ومتطرف على معايير المجتمع (سيف محمد رديف، ميسون كريم ضاري، 2017 ص139-140).

ويرى وبالرغم من أهمية العوامل النفسية في تفسير السلوك الاجرامي إلا انه لا يمكننا اعتبارها كقوة سببية قد تقود بذاتها الى الانحراف او العود إليه حيث ساعدت النظريات النفسية في امكانية فهم الطبيعة الانسانية بطريقة افضل وألقت الضوء على السلوك الانساني بوجه عام والسلوك المنحرف بوجه

خاص، ومع ذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار دائما ان العوامل النفسية لا يمكن فصلها تماما عن بقية العوامل الاخرى وخاصة منها الاجتماعية.

3-2 النظرية البيولوجية (العضوية):

تعد الجريمة من وجهة نظر هاته النظرية هي حتمية بيولوجية، فالمجرم شخص مريض يعاني من مرض السلوك الاجرامي الموروث وهو ما يطلق عليه المجرم بالفطرة او المجرم المطبوع، أي أن المجرم يولد مزودا باستعداد طبيعي يدفعه لاقتراف الجريمة (حيزية حسناوي، 2012، ص84).

من ابرز العلماء الذين فسروا الجريمة من وجهة النظر البيولوجية هو العامل الايطالي لومبروزو Lombroso ويدعى أب علم الجريمة الحديث، ورأى وجود علاقة بين الصفات الجسدية والعقلية والجريمة منذ الولادة، بعد عمله كطبيب وضابط وأستاذ جامعي اين اتاح له عمله القيام بفحص عدد من الجنود والضباط الاشرار والأخيار معا، وخلص الى وجود صفات تتوافر لدى الفئة الاولى (الاشرار) دون الثانية (الاخيار) كما بتشريح جثة كثير من المجرمين فخلص الى توافر خصائص معينة يشتركون فيها.

وانتهى لومبروزو من الفحص والتشريح الى ان المجرم انسان شاذ من الناحيتين العضوية من حيث شكل الجمجمة وضيق تجويف عظام الراس، وضيق في الجبهة، وضخامة الفكين، و..... والنفسية من حيث ضعف احساس المجرمين بالالام كنتيجة لما لاحظوه من كثرة الوشحات على اجسامهم كما لاحظ تميزهم بالفوضى والغلبة القلب وقلة وانعدام الشعور الاخلاقي، مستندا الى ارتكابهم لجرائم الدم، كما استنتج من بذاءة وخلاعة الوشحات الموسومة على اجسامهم.

وعلى هدى هاتين الطائفتين من الخصائص العضوية والنفسية يرى لومبروزو أن المجرم انسان مطبوع على الاجرام وليس للبيئة التي يعيش فيها أي أثر في اجرامه فهو مجرم بالفطرة. وقسم المجرمين الى خمس طوائف هي:

- **المجرمين بالفطرة:** ويقصد بهم جميع الاشخاص الذين تتوافر فيهم خمس خصائص أو اكثر من التي اكتشفها وهؤلاء يميلون الى الاجرام بطبيعتهم.
- **المجرمين بالعادة:** أما هذه الطائفة فتشمل الاشخاص الذين لا تتوافر فيهم العلامات الخمس، ولكنهم عادة يكتسبون الاجرام منذ حداثتهم وأغلبهم من محترفي السرقة.
- **المجرمين بالصدفة:** وهذه الطائفة تضم الاشخاص الذين لا يتوافر لديهم الميل الطبيعي للإجرام، ولكنهم يتميزون بضعف الوازع الاخلاقي وتنقصهم قوة مقاومة المؤثرات الخارجية فيرتكبون الجريمة اذا لاحت لهم الفرصة للإفلات من العقاب، وقد يرتكبون الجرائم حبا في تقليد غيرهم من المجرمين.
- **المجرمون المجانين:** وهم المجرمون المصابون بأمراض عقلية وراثية أو طارئة، وهذه الطائفة من المجرمين يصعب علاجهم ولذا يفضل ابعادهم عن المجتمع او التخلص منهم. (اسحاق ابراهيم منصور، 1991، ص 23-25) يعاب على هاته النظرية غلوها في اظهار العيوب الجسدية كعامل قوي لظهور السلوكات الاجرامية لدى الفرد كما اعيب على لومبروزو جهله بعلم الوراثة وتعميمه ما توصل اليه على باقي الأفراد وجعل من السلوك الاجرامي مرتبطا بالشكل البيولوجي والجسدي للفرد.

3-3 نظرية البناء الاجتماعي:

يرى دوركهائم إن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العضوية هي علاقات تعاقدية، وأن المجتمع تعاقدى أي إن العلاقات بين الأفراد والجماعات ليست قائمة على روابط الدم والقرابة بل على روابط تعاقدية، والمشكلة هنا أي في المجتمعات التعاقدية، إن هذه الرابطة غالبا لا تحترم وبشكل مستمر ودائم وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية والتي هي في وضع مضطرب معظم الأوقات، عندما يحدث هذا الاضطراب تظهر (الانوميا) أو اللامعيارية، وهذا يعين عند دوركهائم إن الانوميا ما هي إلا فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية والتي تكون فيها المعايير غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع ، أي إن الظروف المجتمعية لا تستطيع أن تقود الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف. (سيف محمد رديف، ميسون كريم ضاري، 2017 ص 145).

4- دور المدرسة في الوقاية من الجريمة:

تعد المدرسة المؤسسة التعليمية الثانية بعد البيت، والتي تكون متفرغة لتعليم التلاميذ وتربيتهم، حيث تتولى مسؤولية تأهيل الولد اجتماعيا إلى جانب تأهيله علميا لان العائلة بمفردها غير قادرة على حمل عبء التأهيل الاجتماعي والعلمي بعد أن يبلغ الطفل سنا معينة، إذ ليس لديها المؤهلات العلمية اللازمة للقيام بعملية التعليم هذه، كما أن لها وظائف أخرى يجب أن تقوم بها (سعود بن مسير البلعاسي، ناصر إبراهيم الشرعة، 2012، ص67).

ويمكن القول إن المدرسة يجب أن تتحمل الدور المناط بها في تقليل الإرادة الإجرامية لدى أفراد المجتمع حيث إن الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا وجوهريا

بالتربية والتعليم وتقويم السلوك من جهة والمؤثرات الخارجية التي يتعامل معها النشء الصاعد في المجتمع . وإذا تم تقويم السلوك الإنساني وفق الصيغ الصحيحة بعيدا عن التشدد والتزمت والميل الى ارتكاب الجرائم والأفعال المحرمة، كان هناك مجتمع سوي يسوده المحبة والألفة والتسامح وحب الناس واحترام حقوقهم وبالتالي أنغرس حب الوطن والعمل من أجله.

إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار ويمثل العمل التربوي أحد الجوانب الاجتماعية المهمة التي تؤدي عملا حيويا ومهما في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره حيث يعتقد الموظفون أن للنظام التربوي وظيفة مهمة في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى آخر وذلك عن طريق نبذ التصرفات والأفعال السلبية وتوضيح ذلك للطالب المبتدئ من قبل المعلم ومرشد الصف في المدرسة.(عبد الحسين سلمان العبوسي ، 2014).

ودور المدرسة لا يقتصر على تلقين الفرد جملة من المعارف والمعلومات التي تحتويها الكتب والمواد الدراسية بل تتعداه إلى تلقين الطفل القيم والمبادئ الأخلاقية والاتجاهات الدينية وحسن الخلق والتصرف السليم ازاء المواقف التي تعترضه والابتعاد عما يؤذي الناس والسعي وراء الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونبذ كل ما من شأنه اىذاء الغير وإلحاق الاذى به سواء كان معنويا أو ماديا وهذا ما تحاول المدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية السليمة تحقيقه من خلال بناء فرد سوي وصالح.

كما ان الدور الريادي للمدرسة في حياة الافراد بما تقدمه من خدمات تربوية وتعليمية، وتزويد الفرد بما يلزمه من مؤهلات وتدريبه على التكيف ومستجدات الحياة وما يمر به من تغيرات، يؤهلها لان تؤدي دورها في علاج

ما نجده من ظواهر سلبية والتي عرفت انتشارا في مجتمعنا من خلال الوظائف التي تقوم بها، فمن خلال المناهج والمواد المقررة يمكن أن يدرس الطالب آثار الجرائم والسلوكات الخاطئة وانعكاساتها المختلفة على الحالة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها على الفرد والمجتمع.

وكذلك يمكن للمدرسة محاربة الجريمة والسلوك المنحرف من خلال عمل جماعات النشاط المختلفة التي تثبت نشاطها بين الطلبة. وللمدرسة دور هام في ربط البيئة بخطة التعليم في الدولة، وعن طريق جمعيات أولياء التلاميذ وغيرها تتم توعية أفراد المجتمع بأضرار الجريمة كسلوك خاطئ وخطير، وكيفية مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تنتشر في المجتمع بصور مخيفة.

ويمكن للإذاعة المدرسية والمجلات الحائطية المنجزة من قبل التلاميذ التوعية عن الجريمة وآثارها، تحت على محاربة هذه الآفة وتساهم في علاج هذه الظاهرة من خلال ما يقدمه المتعلمين لزملائهم وحتى النشاطات المسرحية والتمثيليات الهادفة النابعة من مشاكلنا اليومية والتي تعالج مختلف السلوكيات الخاطئة والجرائم المتعددة تؤدي دورا فعالا.

كما يمكننا إجمال بعضا من الأساليب الوقائية التي يمكن للمدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية أن تسهم في مواجهة انتشار الجريمة والوقاية من أخطارها وآثارها السلبية على حياة الفرد من خلال:

- المناهج الدراسية التي تعد حجر الأساس في العملية التعليمية التعليمية، وهمزة الوصل بين المعلم والمتعلم لنقل المعرفة لذلك يجب أن يتم تصميم دروس ووحدات خاصة ضمن المناهج المدرسية تتضمن التعريف بطبيعة الظاهرة وأنواعها وآثارها السلبية على الذات والمجتمع وتقديم الدراسات والأبحاث العلمية الحديثة حولها وتصحيح

- مفاهيم الطلبة ومعتقداتهم حولها كجرائم السرقة والسطو، الإدمان، القتل، الاختطاف، المتاجرة بمختلف الممنوعات والأسلحة،.....
- العمل على استشارة الطلاب وأوليائهم في الإعداد للبرامج وفق الخصائص العمرية لكل مرحلة.
- تعزيز المشاركة بين البيت والمدرسة وفتح قنوات للاتصال لأجل المتابعة الدائمة والمستمرة لسلوكيات المتعلمين، فنجد ان المتعلم يقضي جزء كبيرا من وقته بين رفقاءه بالمدرسة بعيدا عن رقابة الاسرة والوالدين ما يستدعي متابعته من قبل الادارة المدرسية سلوكيا وأخلاقيا واستدعاء الاهل اذا ما تطلب الامر.
- تفعيل دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني بالمؤسسات التربوية لحساسية المهام التي يقوم بها، واتصاله الدائم بالمتعلمين، وسعيه إلى الاهتمام بالجانب النفسي لهم، وعمله على تعزيز ثقتهم بذواتهم، وتوعيتهم بما يضر بحياتهم ، لذا وجب عليه المبادرة قبل غيره في القيام بعمليات التحسيس والتوعية والاهتمام بمشاكل المتعلمين من خلال محاورتهم والاستماع الى انشغالاتهم واهتماماتهم، والرفع من معنوياتهم ودفعهم الى البحث والاستكشاف، وتوجيههم الى النوادي الثقافية والرياضية لأجل اكتشاف ما بداخلهم وتفجير طاقاتهم والاستفادة منها فيما يفيد بدل اضاعة الوقت والجهد فيما لا يفيد بحيث تساعدهم الأنشطة على اكتشاف العديد من الصفات والطباع التي يتحلون بها، بالإضافة إلى ما لديهم من أمراض أو مشاكل نفسية عند مراقبة الأفراد وأثناء ممارسة تلك الأنشطة، كما أنها تعد مجالا خصبا يعبر من خلالها الطلاب عن ميولهم ورغباتهم وحاجاتهم النفسية والاجتماعية.

- التحسيس والتوعية بالجريمة كأفة لها أبعاد وآثار تنعكس سلبا على حياة الفرد ككل بعرض نماذج ودراسات حول الموضوع.
- تعميق الحس الديني والأخلاقي لدى المتعلمين وربطهم بدينهم يعد عاملا مهما في ابتعاده عن كل أشكال الانحراف والجريمة.
- إشراك جميع الفاعلين في المجتمع من مصالح أمنية وصحية، ودينية في عملية التوعية من خلال إقامة الندوات والمعارض، والجلسات، والأنشطة لإلقاء الضوء أكثر على الظاهرة وأبعادها وآثارها.
- يجب على أعضاء الجماعة التربوية بمختلف المؤسسات التربوية التميز والتحلي بحسن الخلق، التمكن من التعليم، والاهتمام بالمتعلمين وتجنب استخدام كل مل ينافي النظام التربوي لأجل جلب اهتمام المتعلم بمحيطه المدرسي والاقتداء بمعلمه.
- كما يجب على القائمين على المؤسسات التربوية من مدير المدرسة، والإداريين وكل مسئول عن المدرسة أن يكون قدوة صالحة لمن فيها، وعليه مراقبة السلوك العام لكل المتعلمين من خلال التوعية وبث روح المسؤولية، ونشر الفضيلة والأخلاق الحميدة والحث على الالتزام بها.

والملاحظ أن لأسلوب إدارة المدرسة تأثيره على سلوك الطالب سواء داخل الصف أو خارجه، فالإدارة التي تتبع نمطا ديمقراطيا في التعامل مع متعلميها نجدهم يتفاعلون معها بشكل ايجابي ويقل سلوكهم العدواني، في حين أن الإدارة التي تتبع نمطا تسلطيا أو نمطا فوضويا يكون متعلميها أقل كفاءة، وأقل إنتاجا وأكثر عدوانية وعصيانا.

وكما يتحمل المعلم مسؤولية عظمى تتعاظم مع ما يتطلع المجتمع إلى تحقيقه من خلال الدور الايجابي للمعلم، فهو الذي يحرك العملية التعليمية، ويجعلها مثمرة فيجني ثمارها الحسنة المجتمع بأكمله، فهو يعلم، ويربي، ويوجه

ويرشد، ويعطف، ويقوم السلوك، لذا ينبغي أن يعرف طلابه أكثر من غيره، ويتفهم حاجاتهم، ويناقشهم ويحاورهم في كل ما يصادفهم من مشكلات، فهو رجل أمن لطلابه، ولكن من نوع فريد، إذ يحرص على تنمية الحس الأمني لديهم بمفهومه الشامل ليكونوا في المستقبل رجالا صالحين يعرفون أهمية الأمن، ويحرصون على المحافظة عليه، وذلك يتطلب منه إتباع الأساليب التربوية الناجحة في تربيته وتعليمهم، والحرص على متابعة أفكارهم وتنقيتها، وإتباع الطرق المثلى بعيدا عن العنف والقسوة.(فايز الشهري، 2006، ص 60).

5- خاتمة واقتراحات:

ان الوقاية من الوقوع في الجريمة والحد من أوجه الضعف والمخاطر التي تفضي إلى ارتكابها هما الركيزة الأساسية لتجنب الوقوع في مخالبتها. إذ تستطيع تدابير الوقاية الفعالة تعزيز الأمن في كافة جوانب الحياة الاجتماعية وتقليل التكاليف البشرية والمجتمعية الناجمة عن الجريمة وارتكابها خاصة بالتركيز على منع الأطفال والمراهقين والشباب من الانحراف والانقياد وراء الرفقة السوء وارتكاب السلوكيات الخاطئة كالسرقة والسطو والتعاطي بكل أصنافه، فيه وبالتالي تمثل نجاعة الوقاية والحد من المخاطر نهجا أساسيا لتحقيق نتائج أفضل وتقليل الإصابات والعنف، والميل الى السلوك العدواني وكل ما يضر بالفرد فالوقاية خير من قنطار علاج وعليه يمكننا اقتراح بعضا من التوصيات والتدابير الوقائية:

- الوقاية من خلال التحسيس والتوعية بمخاطر الجريمة بكل اصنافها منظمة او غيرها.
- التنشئة الاجتماعية السليمة للفرد أولا في البيت.

- تفعيل دور المساجد والمدارس القرآنية في نشر القيم الدينية السمحة وربط الفرد بدينه.
- استغلال وسائل الإعلام المختلفة في تبيان مخاطر الجريمة وتجنب نشر الأفلام المشجعة لها.
- تضمين المقررات الدراسية والمناهج التعليمية بدروس تبين الجريمة والآثار الناجمة عنها.
- تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم وإن صغرت وتطبيق أقصى العقوبات وتجريمهم.
- تكثيف الملتقيات والندوات العلمية والمحاضرات حول الموضوع.
- تشجيع الباحثين على بناء برامج إرشادية للحد من العنف والجريمة.

6- قائمة المراجع

- البلعاسي، سعود بن مسير، الشرعة ناصر إبراهيم، (2012)، دور المدرسة في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة في محافظة القريات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 35.
- الجهني، منصور بن مصلح ، (2012)، دور المدرسة في الوقاية طلابها من أخطار المخدرات، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الأول لأجهزة مكافحة المخدرات (قضايا المخدرات وتأثيرها على الأطفال). جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- حسناوي، حيزية، (2012)، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع تحليل مضمون جريدة النهار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- حروش، رفيقة، (2010)، إدارة المدارس الابتدائية الجزائرية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- رديف، سيف محمد، ضاري، ميسون كريم، (2017)، محددات الجريمة، مجلة العلوم النفسية العدد 23.
- عبد الحسين سلمان العبوسي، (2014)، دور المدرسة كمؤسسة في مكافحة الارهاب والتطرف
- الموقع على النت:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=415368>
- المغربي، سعد، الليثي السيد أحمد، (دس)، المجرمون، مكتبة القاهرة الحديثة.
- منصور، اسحاق ابراهيم، (1991)، موجز في علم الاجرام وعلم العقاب، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2
- وطفة، علي أسعد، الشهاب علي جاسم، (2003)، علما لاجتما عالمدرسي، بنويّة الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية، ط1.